على هامش ملتقى الموارد البشرية

الزنكي: «مؤسسة البترول» تنفق مبالغ كبيرة لتحقيق إستراتيجية 2030

قال الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي على هامش ملتقى الموارد البشرية إن انعقاد الملتقى سنويا يأتي في إطار حرص المؤسسة على تطوير قدرات موظفيها ودعوة المتخصصين لإعطاء الخبرات والاستراتيجيات المتبعة عالميا.

ولفت الزنكي في تصريح على هامش ملتقى الموارد البشرية، أمس، أن أداء استراتيجية المؤسسة يعتمد على أداء الموظفين وتطويرها بشكل مستمر، مستدركا أن هناك مبالغ كبيرة لتطوير الموارد البشرية عن طريق التدريب طويل المدى لنقل التكنولوجيا والخبرات عن طريق الدورات.

وقال إن التكلفة بالملايين سنويا وأن هناك مبالغ كبيرة سنويا للإنجاز وذلك لتحقيق استراتيجية2030. وحول تراجع أسعار النفط، بين أن العوامل غير التقليدية هي التي تتحكم بالأسعار مثل العوامل الجيوسياسية، موضحا أن استراتيجية المؤسسة طويلة المدى وتعتمد على الطلب العالمي لشركة نفط الكويت والدراسات تؤكد على أن الطلب على النفط وهي التي لا تتأثر بتراجع الأسعار باعتبارها استراتيجية طويلة المدى.

وأكد العضو المنتدب للموارد البشرية والتطوير البحتي في مؤسسة البترول نبيل بورسلي أن تطوير موظفي القطاع النفطي يمتد للعشرين عاما القادمة من خلال مشاريع مستمرة وتم تشكيل فرق العمل الخاصة بتلك المشاريع.

ولفت بورسلي في تصريح على هامش ملتقى الموارد البشرية الرابع في مؤسسة البترول، أمس، أن العائد من المشروع سينعكس على المقاولين وشركاء العمل في القطاع النفطي من المقاولين المحليين أو الشركاء الخارجيين.

وبين أن إدارة 4 ملايين برميل يوميا يحتاج إلى عنصر بشري متطور يواكب هذا الانتاج الضخم الذي سيضع الكويت بين الخمس الكبار عالميا في الانتاج بين عامي 2020 و2030، وبين أن التطوير يخاطب القيادات المتوسطة والقيادات العليا من القطاع النفطي.

وبين أن تطوير وتدريب الموظف في القطاع النفطي ينعكس على اقتصاد الدولة باعتبار أن 95 بالمئة من الدخل يأتي من مؤسسة البترول وشركاتها التابعة. وقال إن القيادة العليا تهتم بتدريب وتطوير وتأهيل العنصر البشري هو الشغل الشاغل لدى القطاع النفطي في الوقت الحالي.

وتمنى أن يحمل الجيل الثالث مسؤولية القطاع من خلال تأهيله بالشكل المناسب. وفيما يتعلق بالميزانية المرصودة لمشروع التطوير البشري، بين أن المشروع يعتمد على إعداد الخطط الاستراتيجية الخاصة بالتطوير في كل شركة وإدراجها في الخطط الخمسية ثم إدراجها بعد ذلك ميزانية الشركة السنوية وفي المرحلة الأخيرة هي تقييم الأداء، معتبرا إياها الأهم.

واستدل على ذلك بشركة البترول الوطنية لو ادرجت مشروع الوقود البيئي في ميزانيتها السنوية، فسوف تحتاج إلى تطوير وتأهيل العمالة المناسبة للقيام بهذا المشروع وهو ما يتطلب تطوير الموارد البشرية.

ولفت الى أن ذلك مطلوبا وبشدة لتجهيز العمالة فنيا وإداريا على مستوى المشروع. وقال إن العائد من المشروع يعتمد على مؤشرات الأداء للموظف في القطاع النفطي وهو ما يعني معرفة مدى تحقيق الرؤية الاستراتيجية للمشروع. وبين أن بيانات الخطة السنوية يتم تعديلها وفقاً لمستجدات الأسعار وما يطرأ من تغييرات على المشروع.

وقال إن استراتيجية مؤسسة البترول لعام 2020 وضعت في 2001 على أساس سعر للبرميل يتراوح ما بين 14 إلى 18 دولارا للبرميل، إلا أن عامي 2005 و2006 شهدا تغيراً ملحوظا في الأسعار التي ارتفعت ما بين 40 إلى 50 دولارا للبرميل ما جعل ضرورة تعديل استراتيجية مؤسسة البترول وقمنا بتغييرها في 2007 والانتهاء منها في 2011 وأصبحت استراتيجية 2030.

وقال لا يوجد رقم محدد حول تطوير الموارد البشرية، والعائد يقاس بالأداء وتأهيل موظفي القطاع النفطي وهي عملية مستمرة.

وبين أن تعيينات لجنة القياديين وتطوراته، قال مقتضباً اسألوا الرئيس التنفيذي شاكراً على إثارة الموضوع وكرر قائلا: اعذروني.

وحول ضبابية ملف تعيين القياديين، قال إن الضباب أحيانا يكون «مفيد»، وفيما يتعلق بإعادة النظر في «الباكدج» السنوي ومكافأة مشاركة النجاح، أوضح باقتضاب اننا نعمل إلا اذا جد جديد.

وبدورها، أوضحت رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة صناعة الكيماويات البترولية مها ملا حسين أن الشركة مسؤولة عن تنفيذ مشروع تطوير القدرات ضمن 10 مشاريع المطروحة في استراتيجية الموارد البشرية 2030 في مؤسسة البترول وشركاتها التابعة.

ولفتت أن الشركة بدأت تشكيل فرق العمل لتطوير قدرات العاملين في مؤسسة البترول، وتنفذ الآن المرحلة الأولى بشكل جيد. وقالت تم توزيع المشاريع العشرة على الشركات التابعة وتقوم بالتنسيق بين الشركة المسؤولة عن المشروع وبقية الشركات التابعة.

واشارت إلى أن مشروع تطوير القدرات يستفيد منه 300 موظف على مستوى الشركة وتم عمل ورش العمل للموظفين وإعداد خطط العمل للتنفيذ ولفتت أن المشروع سيتم الانتهاء منه خلال فترة زمنية تتراوح ما بين 4 إلى 5 سنوات.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب «عمليات شرق» في الشركة الكويتية للاستكشافات الخارجية «كوفيك» علي الشمري أن أهم محور في الصناعة النفطية هو العنصر البشري وأن القائمين على المشروع استعرضوا مشاريع التطوير وهو الأهم في الصناعة النفطية من خلال العناية بالعنصر البشري. وأوضح أن الخطط جيدة ومرسومة بشكل جيد وأن التحدي الأهم يتمثل في مرحلة التنفيذ والذي يحتاج إلى جهد كبير لأنه يمس العنصر البشري والخطأ فيها يجب أن يكون قليل جداً لأن تداعياته أقل.

ولفت أن هناك هموم وتحديات إدارية تعاني منها الشركات النفطية وتحتاج إلى حلول جذرية بما يعزز أداء العاملين. وبين أن الحفاظ على الموارد البشرية هو تحدي بحد ذاته، ويحتاج إلى توظيف العمالة الوطنية من الخريجين ذوي الكفاءة العالية. وفيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية في «كوفيك»، بين أن العمالة الوطنية يأتوا الآن «قياديين» في الشركة إدارياً وفنياً ويتم تأهيل القيادات الوسطى لتولي مهام القيادة. ويتم إرسالهم إلى مكاتب الشركة الخمسة ويتولون منصب نائب الرئيس والرئيس، لافتا أن الشركة تهدف لتوسيع توظيف الكويتيين في المكاتب الخمسة للشركة.

ولفت نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب للخدمات الفنية مازن السردي أن شركة نفط الكويت تعمل على تطوير قدرات موظفيها من خلال نظام محكم معمول به منذ 8 سنوات، لافتا أن هناك لجان فنية مشكلة لتقييم قدرات الموظفين ومعرفة إمكانياتهم على أرض الواقع من خلال تقييم شامل لكل الموظفين. واستدرك أن كل موظف بكتابة قدراته ورئيسه يحدد الفجوة بين قدرات المؤسسة واحتياجات الوظيفة. وبعدها يتم معرفة الفجوة بين متطلبات الوظيفة والقدرات الفعلية وبعدها يتم تحديد نوعية الدورات التدريبية التي يحتاج إليها الموظف للوصول إلى احتياجات الوظيفة بشكل أمثل.

■ بورسلي: تطوير وتدريب موظفي القطاع النفطي ينعكس إيجابياً على الأقتصاد الوطني

فاروق الزنكي

نبيل بورسلي

حسين اسماعيل

أسعد السعد

■ مشروع الوقود البيئي يوفر آلافاً من فرص العمل

■ السعد: المؤسسة لديها مشاريع كثيرة في إطار تنمية الموارد البشرية

ومن جهته توقع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة البترول الوطنية فهد العدوة أن طرح مناقصات مشروع الوقود البيئي سيكون بحلول أول شهر أبريل المقبل، موضحا أن الطرح مرتبط بالحصول على الموافقة النهائية من مؤسسة البترول.

مؤكدا أن مشروعي المصفاة الرابعة والوقود البيئي لا يؤثران على باقي مشروعات الشركة، وقال العدوة أن كل مشروع له موارده البشرية وجهازه الفني والإداري، والبترول الوطنية مستمرة في دراسة كل الخيارات المتاحة في حالة إغلاق مصفاة الشعيبة مع تشغيل مشروع الوقود البيئي.

وأضاف العدوة انه في البداية سيتم إغلاق مصفاة الشعيبة بيد انه قال ان إغلاق الشعيبة مازال يخضع لكل الخيارات المطروحة لتحقيق الإستفادة القصوى من المصفاة، مشيرا إلى أهمية الإسراع في مشروع الوقود البيئي لوجود حاجة ماسة باعتباره مشروع حيوي جدا.

وقال أن المواصفات العالمية للمنتجات في تشدد مستمر وتحديث المصافي لا يحتمل التأخير نظرا لأن الأسواق العالمية بدأت تشدد في الالتزام بمواصفات المنتجات وعليهم الإستعداد في أقرب فرصة.

وبين العدوة أنه يجب تضافر جميع الجهود داخل القطاع وخارجه لتسريع بطرح مناقصة الوقود البيئي على إعتباره المشروع الأول لكويت ولا يحتمل التأخير، بما أنه أول مشروع إقتصادي حيوي تنموي والبدأ بالمشروع أصبح ضرورة وليس خيارا.

والكويت أمام خياران فتح أسواق عالمية جديدة أو إحسار الأسواق أمام المنتجات الكويتية، ولفت العدوة إلى أن مشروع المصفاة الجديدة سيتم طرحه بعد 6 أشهر، وحتى الآن ننتظر الموافقات من القطاع النفطي وعقب الحصول عليها وإعتمادها من الوزير سنبدأ بطرح الوقود البيئي في أول الشهر القادم ومن هذا التاريخ سنعطي اتحالفات 6 أشهر لتقديم عطاءاتها.

مؤكدا أنه أسلوب المفاضلة بين التحالفات سيعتمد على الأقل أسعار والمطابقة لمواصفات الفنية، قائلا: «نعتقد من الناحية التنافسية أن التركيز على الوقود البيئي مهم جدا وعقب فوز 3 شركات من السبع بالثلاث حزم ستبدأ منافسات أخرى حول المصفاة وبهذه الطريقة سنحصل على أفضل الأسعار لوقود البيئي والمصفاة الجديدة».

وقال العدوة أن الإسراع بطرح المشاريع في العام الحالي يضمن الحصول على أسعار جيدة، نظرا لأن الشركات العالمية اليوم بحاجة ماسة لمشاريع لأن آخر مشروع وهو مصفاة جيزان تم ترسيته ومشروع الوقود البيئي في المنطقة اليوم لو إغتنمت الفرصة وتم طرح المشاريع في هذا العام سنحصل على أفضل الأسعار حسب الدراسات وآراء المستشارين وهي فرصة كبيرة لكويت لا تعوض.

لافتا إلى أن مشروع الوقود البيئي بكلفة 4.6 مليارات دينار وكلفة مشروع المصفاة الرابعة 4 مليارات دينار إلا أنه توقع الحصول على أسعار أفضل في حالة طرح المشاريع خلال هذا العام.

وقال العدوة أن مشروع الوقود البيئي سيوفر نحو الآف وظيفة فنية وهناك مجال كبير لتأثير المشروع على الإقتصاد وعلى سبيل المثال من ناحية النقل والخدمات الغذائية وكل الشركات والصناعات وحتى أعمال التجزئة سوف تستفيد من المشروع، مؤكدا على أن المشروعين سيدفعان عجلة الاقتصاد داخل الكويت.

وأشار العدوة إلى أن نسبة مشاركة المقاولون المحليين في المشروع لا تقل عن 20 في المئة وسترتفع النسبة على حسب قدرة الشركات وهي نسب مفروضة على الشركات العالمية، متأملا من المقاولين المحليين والشركات الخاصة الإستعداد من ناحية توفير العمالة ذات الخبرة الفنية الكافية والمعدات حتى لا يكون عذر لشركات العالمية بعدم جاهزية الشركات المحلية وعليهم الإستعداد من الآن.

ومن ناحيته قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود «كافكو» أسعد السعد أن مؤسسة البترول الكويتية لديها مشاريع كثيرة في إطار تنمية الموارد البشرية وتطورها تم جني الكثير من ثمارها، متمنيا أن يكون هناك تطوير أكثر مستقبلا لقطاع النفطي، لافتا إلى انه من أهم المشاريع تطوير كفاءة العاملين في القطاع النفطي وهو لا يسمل فقط الموارد البشرية ولكن يتعداه ليشمل جميع التخصصات والوظائف الموجودة.

وأضاف أن المؤسسة والشركات تعتمد على الموارد البشرية ويتوقف النجاح عليها وخبرة العنصر البشري وكلما زادة خبرته كلما ارتقي العمل في القطاعات المختلفة.

وقال السعد أن المشروع الأساسي المطروح اليوم جمع عدة مبادرات لتطوير قطاع الموارد البشرية في مؤسسة البترول وكل الشركات، وتم إستعراض التطور في هذه المبادرات ونجاح بعضها والاستمرار في تنفيذ البعض الآخر ومنها تطوير العاملين وتوحيد قوانين الموارد البشرية والضوابط وتحديد وقياس مستوي الأداء وغيرها الكثير.

قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة البترول الكويتية العالمية حسين اسماعيل ان الموارد البشرية تعتبر من اهم العناصر الممكنة للقطاع النفطي لتنفيذ استراتيجياته، مشيرا الى ان هناك فرق عمل من جميع الشركات تعمل منذ اكثر من عام لإطلاق مثل تلك الفاعلية.

وأضاف في تصريحات صحافية على هامش المؤتمر ان المؤسسة تدعم بشكل كبير الاهتمام بالموارد البشرية وكيفية تطويرها والوصول بها الى المراحل الاكثر كفاءة لتنفيذ الخطط الطموحة للمؤسسة الشركات التابعة، مشيرا الى ان التعاون بين الشركات العاملة في القطاع ينعكس ايجابا على النتائج النهائية للاهداف الاموضوعة.

واشار اسماعيل ان المرحلة القادمة ان يتم تطبيق توصيات اللجان المختلفة بحيث يتم التكامل والتنسيق بين كافة الجهات بشكل واضح وفي كافة المجالات، موضحا ان التكامل بين فرق العمل في مجال الموارد البشرية اصبح من الامور الضرورية والهامة لتنفيذ الخطط والوصول الى الاهداف المرجوة.

وتمنى اسماعيل تكرار التجربة واستمرارها على مدى الاعوام المقبلة، لاسيما مع تحويل التوصيات الى واقع ملموس في الشركات والقطاعات العاملة في القطاعلا حتى يتمكن العاملون فيها من الاستفادة والتطبيق العملي لها.

حسنية هاشم: الاهتمام بالموارد البشرية يعزز تنمية القطاع النفطي

حسنية هاشم

قالت نائب العضو المنتدب لمنطقة الشمال ونائب العضو المنتدب للشؤون المالية و الادارية بالوكالة في شركة نفط الكويت حسنية هاشم ان ملتقى الموارد لبشرية الرابع يعد فرصة لتكاتف الجهود والتركيز على العنصر البشرى في كافة الشركات، مؤكدة ان الاهتمام بالموارد البشرية اساسا لتنمية القطاع النفطي

وقالت هاشم في تصريحات على هامش الملتقى الرابع للموارد البشرية ان من اهم اهداف المنتدى تبادل الاراء والخبرات والتجارب المتبادلة مع الشركات العاملة، بالاضافة الى الشركات الاستشارية حتى تتم الاستفادة من الخبرات المتراكمة لتلك الشركات، ضاربة مثال لتعاون نفط الكويت في ذلك المجال مع شركة «توتال» العالمية فيما يخص تطوير الكوادر البشرية وتنمية المهارات في كافة التخصصات سواء الادارية والتشغيلية.

واشارت الى ان الملتقى عمل على مناقشة 10 مبادرات مهمة في مجال الموارد البشرية وتنمية وتطوير كوادر القطاع على اسس معينة عاتمادا على تجارب الشركات العالمية في كافة المجالات لتطوير وتحسينها، مبينة ان تلك المادرات ستمكن من الاستفادة الكاملة منها بعد 5 سنوات للارتقاء بالقطاع وتحسين الموارد البشرية.

وحول تعاون الشركات النفطية في القطاع وامكانية تفعيل تنمية الموارد البشرية افادت هاشم تطوير الموارد البشرية تعتبر اداة من الادوات التي تتعامل معها كافة الشركات سواء في التدريب او التأهيل لكافة التخصصات، مؤكدة على ضرورة الارتباط والتكامل بين الادارت العاملة في الموارد لدى الشركات بما انها تعمل في مجال موحد.

وقالت هاشم ان منطقة شمال الكويت تسير على حسب الخطة الموضوعة من الشركة في الانتاج للوصول الى مليون برميل يوميا بحلول 2017، مشيرة الى ان جميع المنشات ومراكز التجميع في المنطقة ستكون جاهزة بحلول نفس التوقيت.

بعد تطبيق خطة فرض ضرائب على الودائع

المصارف العربية تهدد بغلق فروعها في قبرص

حذر الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب السلطات المعنية في قبرص من المساوئ المترتبة على تطبيق الخطة الأوروبية المثيرة للجدل والقاضية بفرض ضرائب على الودائع المصرفية في جميع المصارف العاملة في الجزيرة.

واعتبر رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه في تصريحات نشرتها صحيفة الشرق الأوسط، ان تدبير فرض رسم على الودائع من شأنه تدمير مركز قبرص المالي محذرا من هجرة المصارف العربية والدولية للجزيرة في حال تم إقرار الخطة الأوروبية من قبل مجلس النواب القبرصي.

وقال، في تصريح عاجل تم تعميمه مساء أمس استباقا لاجتماع مجلس النواب المقرر اليوم، إن المنطقة العربية تنظر بترقب إلى سلوك السلطات القبرصية في هذه الساعات العصيبة، وتأمل الا تلحق الأذى بمودعي المصارف العربية التي فتحت فروعا في الجزيرة مطمئنة إلى توفر أفضل مناخات الاستثمار لديها وضمان الودائع وتطبيق المعايير الدولية للعمل المصرفي الذي يتعارض مع خطة العقاب الجماعي الذي تفرضه الخطة الأوروبية على كل المصارف العاملة.

وطلب طربيه عدم شمول هذه الخطة المؤذية الودائع المدرجة في فروع البنوك العربية، باعتبار أن هذه الفروع سليمة من الناحية المصرفية وضامنة لودائع عملائها من جانب مراكزها الرئيسية، ومن غير الجائز تحميلها أعباء إعادة رسملة المصارف القبرصية المتعثرة التي يجب أن تتحملها تلك المصارف والدولة القبرصية.

وأفاد أمس مصدر في البنك المركزي أن المصارف القبرصية لن تفتح أبوابها قبل الخميس، في قرار اتخذ عشية جلسة حاسمة للبرلمان القبرصي الذي أرجأ مرتين التصويت على خطة إنقاذ أوروبية تثير استياء شديدا في الجزيرة.

وقال هذا المسؤول لوكالة الصحافة الفرنسية إن البنوك ستبقى مغلقة الثلاثاء والأربعاء لتفادي عمليات سحب ضخمة.

ونظرا لأن الاثنين يوم عطلة لم تفتح البنوك أبوابها منذ الإعلان فجر السبت عن خطة الإنقاذ الأوروبية التي تتضمن ضريبة غير مسبوقة على جميع الودائع المصرفية أحدثت هزة في أسواق المال.

الفروع مغلقة

بورصة قبرص تعلن تعليق التداول

«رويترز» - قالت بورصة قبرص انها ستعلق التداول يومي الثلاثاء والأربعاء في حين ظلت البنوك مغلقة انتظارا لفرض ضريبة على الودائع مقابل خطة انقاذ دولية.

وقالت البورصة في بيان إن القرار اتخذ لضمان سلاسة عمل البورصة وحماية المستثمرين.

خبراء عقاريون: ضرورة طرح حلول سكنية بالتزامن مع زيادة القرض الإسكاني

«كونا» - اجمع عدد من الخبراء العقاريين على ضرورة كبح جماح اسعار عقارات السكن الخاص ومواد البناء بعد قرار مجلس الوزراء بزيادة القرض الاسكاني من 70 الف دينار كويتي الى 100 الف دينار مؤكدين ضرورة طرح حلول سكنية متكاملة بالتزامن مع زيادة هذا القرض.

وقالوا في لقاءات متفرقة مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان القرار المذكور يساعد بشكل ايجابي على ايجاد حل لمشكلة الحصول على سكن للمواطنين ولكن يجب ان تكون هناك قرارات واجراءات اخرى تجعل اسعار العقارات ومواد البناء تستقر ولا ترتفع اثر هذا القانون.

وذكر رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح لـ«كونا» ان زيادة القرض الاسكاني تعد خطوة ايجابية وطيبة من قبل الحكومة في ظل الارتفاع المتزايد لمواد البناء والغلاء في اجور الايدي العاملة «ونعتبرها زيادة مستحقة للمواطنين».

واوضح ان الاشكالية الرئيسية التي تواجه المواطنين في الحصول على ارض للبناء والسكن هي ندرة الاراضي مشددا على ان زيادة طلبات الاسكان «لا تستطيع الدولة مواجهتها الا بطرح اراض سكنية جديدة». واشار الى انه مع وجود وفرة في الاراضي السكنية ستستقر الاسعار ومواد البناء بشكل تدريجي مقترحا ان تقوم الحكومة بتوزيع اراض لا تزيد على 400 متر مربع مع وجود شرط رئيسي هو الزام المواطن بالبناء بنسبة لا تزيد على 150 في المئة لتكون الارض عبارة عن دور أرضي ودور أول ونصف دور ثان على سبيل المثال».

ولاحظ ان الموجة الحالية السائدة في البلاد هي زيادة نسبة البناء على مساحة الارض لتكون بنسبة تزيد على 400 في المئة في بعض الحالات حيث ان هذه المساحة يتم فيها بناء ثلاثة او اربعة ادوار مما يزيد الكلفة على المواطن ويضغط على الخدمات الحكومية المقدمة كالماء والكهرباء «وهذا ايضا سبب في زيادة أسعار البناء التي نشهدها حاليا لان الارض ذات مساحة ال400 متر مربع يتم بناؤها الفعلي عموديا بـ1200 متر مربع».

واكد ضرورة قيام الحكومة بتنظيم هذه العملية وإلزام المواطن بالبناء حسب الحاجة وليس بزيادة غير مبررة تزيد التكلفة الانشائية للمنزل ما يزيد بالتالي من أسعار العقار ومواد البناء «وهذا مهم جدا ليشعر المواطن بالفرق بين القرض الاسكاني القديم والجديد».

وعن اثر زيادة القرض الاسكاني على تحركات سوق العقار السكني وما اذا سيشهد زيادة في المبيعات اشار الجراح الى أن الزيادة لن تؤثر كثيرا في السوق لان الاسعار أساسا مرتفعة بشكل كبير حاليا «وال 100 الف دينار لن تستطيع وحدها حل مشكلة السعر لذلك لا أرى أي تأثير عليها في السوق».

وكرر رئيس اتحاد العقاريين دعوته الى تحرير المزيد من الاراضي «ولا يجوز أن تلقى اللوم على التجار في هذا الجانب لان الحكومة مهيمنة على ما نسبته 90 بالمئة من الاراضي وهي المعنية بطرح المزيد منها للسكن».

من جانبه اكد الخبير العقاري طارق العتيقي ان قرار زيادة القرض الاسكاني الى 100 الف دينار يخدم شريحة كبيرة من المواطنين موضحا ان الـ70 الفا السابقة لم تكن كافية لبناء بيت أكبر من مساحة 200 متر مربع «لذلك أجد ان الزيادة التي قامت بها الحكومة مبررة تماما».